

Distr.: General
12 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٧١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل
حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج
البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

السنة الدولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقراري الجمعية العامة ١٧١/٦٢ و ١٧٣/٦٣ بشأن
السنة الدولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان، اللذين طلبت فيهما الجمعية العامة إلى الأمين
العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذه السنة الدولية التي بدأت
في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وبما أن المبادرة لا تزال قائمة، يُقدم هذا التقرير نتائج جزئية، فيقدم معلومات بشأن
عينة من المبادرات والأنشطة الاحتفالية الجارية على مختلف الأصعدة حتى تاريخه لتحقيق
أهداف السنة الدولية وتحقيق تقدم في مجال التثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان على نطاق

* A/64/150.



أوسع. ويعطي التقرير لمحة عامة عن الطائفة الواسعة من الجهود الوطنية والدولية. كما يسلط التقرير الضوء على الأنشطة والأحداث الرئيسية على الصعيد الدولي، وأيضاً في سياق البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويخلص التقرير إلى أن الاحتفال بالسنة الدولية قد ساهم حتى الآن في زيادة الوعي العالمي بحقوق الإنسان وبدور التثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان بوصفهما أداتين هامتين للارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

المحتويات

الصفحة

٤	مقدمة	-	أولا
٥	الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان	-	ثانيا
٦	الأنشطة التي أبلغت عنها الدول الأعضاء	-	ثالثا
٧	القوانين والاستراتيجيات وخطط العمل والمؤسسات على الصعيد الوطني	-	ألف
٨	البرامج والمشاريع التي تستهدف موظفي الخدمة المدنية والعاملين بالتدريس	-	باء
١٠	المناهج الدراسية لحقوق الإنسان	-	جيم
١١	البرامج المدرسية والأنشطة الخارجة عن المنهج لأطفال المدارس	-	دال
١٣	مؤتمرات الخبراء وحملات التوعية والبرامج التي تستهدف المجتمع المدني وعامة الجمهور	-	هاء
١٤	المبادرات الإقليمية	-	واو
١٥	الأنشطة على الصعيد الدولي	-	رابعا
١٥	البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وخطة عمل المرحلة الأولى منه	-	ألف
١٧	التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة	-	باء
١٨	تبادل المعلومات	-	جيم
٢٠	دعم القدرات الوطنية والمبادرات الشعبية	-	دال
٢١	مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان	-	هاء
٢١	الاستنتاجات	-	خامسا

أولا - مقدمة

١ - في الدورة الثانية والستين، أعلنت الجمعية العامة السنة التي تبدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ سنة دولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، لإعطاء زخم لجهود التثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي قرارها ١٧١/٦٢ دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى تعزيز التعلم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وقررت الجمعية أن تكرر اجتماعا استثنائيا في نهاية السنة الدولية، خلال دورتها الرابعة والستين، لاستعراض الأنشطة التي نفذتها خلال السنة الدولية الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة المختصة، والمجتمع المدني. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ القرار.

٢ - وتابعت الجمعية العامة النظر في هذه المسألة في دورتها الثالثة والستين. وحثت في قرارها ١٧٣/٦٣ الدول الأعضاء على أن تضع، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين وبدعم وتعاون من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، استراتيجيات دولية و/أو خطط عمل إقليمية ووطنية ومحلية تهدف إلى التعلم المستمر في مجال حقوق الإنسان، وازعة في اعتبارها الجهود التكميلية المبذولة في إطار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام إدراج معلومات عن تنفيذ هذا القرار في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

٣ - ووفقا للقرارين المشار إليهما أعلاه، من المقرر أن تكرر السنة الدولية للأنشطة الهادفة إلى توسيع نطاق التعلم في مجال حقوق الإنسان وتعميقه على أساس مبادئ العالمية، وعدم التجزئة، والاعتماد المتبادل، والحياد، والموضوعية، واللائقائية، والحوار والتعاون البناءين، بغية النهوض بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، مع مراعاة الواجب الذي تؤديه الدولة، بصرف النظر عن نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي، في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية وشتى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية. وسلّمت الجمعية العامة في قرارها ١٧١/٦٣ بأن التعلم في مجال حقوق الإنسان يشمل اقتناء المعرفة واستيعابها وتفهما لكرامة الفرد وكرامة الآخرين الإنسانية، وشدّد القراران على أوجه التكامل بين السنة الدولية والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الجارى منذ عام ٢٠٠٥). وعلاوة على ذلك، أقرت الجمعية في قرارها ١٧٣/٦٣ بالدور الهام الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، حيثما كان ذلك مناسبا، والبرلمانيين،

أن يضطلعوا به في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال التثقيف والتعلم، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي.

٤ - ويصف هذا التقرير المجموعة الواسعة من الأنشطة والمبادرات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية، إلى جانب الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨. ويلخص التقرير المنجزات الهامة للسنة الدولية، بما في ذلك الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي يركز في مرحلته الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) على إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن أنظمة المدارس الابتدائية والثانوية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن النتائج المقدمة في هذا التقرير غير كاملة منذ إعلان السنة الدولية.

ثانياً - الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

٥ - في يوم حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧، أطلق الأمين العام حملة للتوعية لمدة سنة كاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة احتفالاً بالذكرى السنوية الستين للإعلان. واحتفلت المبادرة بالإعلان وبالوعد الذي جعل تلك الوثيقة شديدة الصمود: "الكرامة والعدالة لنا جميعاً"^(١). واستهدفت الحملة زيادة المعرفة والوعي في مجال حقوق الإنسان بين أكبر عدد من أصحابها كي يتمكنوا من المطالبة بحقوقهم والتمتع بها.

٦ - وانتهز العديد من الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والثقافية والمعنية بحقوق الإنسان الفرصة خلال عام ٢٠٠٨ لتؤكد من جديد التزامها بالقيم والمبادئ الواردة في الإعلان وتعمم معلومات بشأنها. وشارك في الحملة ما يزيد على ٤٦٠ من أصحاب المصلحة، عبر تنظيم الفعاليات والأنشطة في ٨٦ بلداً. وإجمالاً، نُظِم في إطار الحملة ٢١٧ مؤتمراً ومنتدى وندوة وحلقة نقاش. وشملت القائمة غير الحصرية للأنشطة التي اضطلعت بها بمناسبة يوم حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والوحدات المعنية بحقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تعميم الإعلان، وبرامج تلفزيونية وإذاعية، وعرض أفلام، وحلقات عمل ومناقشات مائدة مستديرة، ومسيرات، وفعاليات ثقافية متنوعة، ومسابقات أفلام ومسابقات فنية، واحتفالات لتقديم جوائز في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء نواد لحقوق الإنسان في المدارس.

(١) للمزيد من المعلومات عن هذه الحملة انظر: <http://www.un.org/events/humanrights/udhr60>.

٧ - وفي يوم حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨، ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن الإعلان لا يزال وعدا لم يتحقق بالنسبة للكثير من الناس، نظرا لأن الإرادة السياسية للدول فيما يخص الوفاء بالتزاماتها لا تزال بعيدة كل البعد عن تعهداتها. وذكرت المفوضية السامية أن عشرات الملايين من الناس حول العالم لا يزالون غير مدركين أن لديهم حقوقا يمكنهم المطالبة بها، وأن حكوماتهم مسؤولة أمامهم. ورحبت المفوضية السامية بالسنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان وشجعت الوزارات والمؤسسات والمدربين والآباء وغيرهم على كفالة منح الجيل القادم الفرصة القصوى للمطالبة بحقوقه. وفي بيان مشترك صدر في اليوم نفسه، رحّب ٣٦ من أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان باعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكدوا من جديد، على غرار الإعلان، أنه لا يوجد تسلسل هرمي في مجال حقوق الإنسان. كما أكد أصحاب الولايات أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي استحقاقات قانونية وليست عطاء خيريا.

٨ - وتتولى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تيسير الجهود المبذولة حاليا لتعميم الإعلان على نطاق عالمي من خلال موقعها الإلكتروني المخصص للإعلان^(٢). ويتضمن الموقع الذي تم تحسينه مؤخرا، ترجمات للإعلان إلى ٣٦٠ لغة وطنية ومحلية مما يجعل الإعلان العالمي الوثيقة التي ترجمت إلى أكبر عدد من اللغات في العالم أجمع إلى جانب العديد من الموارد ذات الصلة. وهناك مجموعة عالمية من المواد ذات الصلة بالإعلان تشمل أكثر من ٤٠٠ مطبوعة ومادة متعددة الوسائط، ومجموعة واسعة من المواد التذكارية. وعُرضت مواد مختارة من هذه المجموعة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف بمناسبة افتتاح الدورة العاشرة لمجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠٠٩.

ثالثا - الأنشطة التي أبلغت عنها الدول الأعضاء

٩ - للمساعدة في إعداد هذا التقرير، عممت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الدول الأعضاء مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ تطلب فيها معلومات عن الأنشطة الجارية في سياق القرارين المتعلقين بالسنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان. وحتى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وردت معلومات عن مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة والمبادرات التي اضطلعت بها الدول الأعضاء ووردت من دولة عضو هي الاتحاد الروسي،

(٢) يمكن الحصول على مزيد من المعلومات بشأن هذه الأنشطة على الموقع التالي:

<http://www2.ohchr.org/english/issues/education/training/udhr.htm>

الأرجنتين، إسبانيا، أوكرانيا، بنما، بيلاروس، تركيا، الجبل الأسود، سويسرا، العراق، عمان، غواتيمالا، قبرص، كازاخستان، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو^(٣). ويُشدد على أن المعلومات الواردة أدناه تستند على تلك الردود فقط، وتعرض عينة من أنشطة الدول الأعضاء احتفالاً بالسنة الدولية.

ألف - القوانين والاستراتيجيات وخطط العمل والمؤسسات على الصعيد الوطني

١٠ - تبين الردود أن عدداً من البلدان قد اعتمدت قوانين أو سياسات أو استراتيجيات على الصعيد الوطني ترمي إلى توجيه التثقيف في مجال حقوق الإنسان وأنشطة التعلم على الأصعدة الوطنية لكل منها. ويعترف النظام القانوني لموناكو بالحق في التعليم في مجال حقوق الإنسان. وتنفذ بيلاروس خطة العمل الوطنية لتحسين حالة الأطفال وحماية حقوقهم (٢٠٠٤-٢٠١١). واعتمد الجبل الأسود استراتيجية التعليم المدني في المدارس الابتدائية والثانوية (٢٠٠٧-٢٠١٠)، التي ينصب تركيزها على تعزيز التعليم المدني والتعليم من أجل المواطنة الديمقراطية؛ وتوفير المواد التعليمية، والمناهج الدراسية والمنهجيات؛ ورصد النوعية؛ واستخدام الموارد الخارجية على نحو أفضل وكذلك التعاون مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية. ووضعت سويسرا خطة للعمل (٢٠٠٧-٢٠١٠) لإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة (الذي يتضمن التثقيف في مجال حقوق الإنسان) في المناهج الدراسية، وفي تدريب المعلمين، وفي إدارة الجودة للمدارس، وعلى نحو متزايد في التشريع والتعاون الدولي.

١١ - وتنسق وزارة التعليم في كولومبيا الخطة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتتضمن هذه الخطة استراتيجية من أجل التدريب الأولي والمتواصل للمعلمين ومسؤولي التعليم. وتركز استراتيجية اللجنة الرئاسية بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا على وضع استراتيجيات للإدارة العامة من أجل حقوق الإنسان وتنفيذ هذه الاستراتيجيات التي من المقرر إضفاء الطابع المؤسسي عليها في إطار سياسات الدولة، بينما يجري تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان فيما بين المسؤولين الحكوميين على وجه الخصوص. وتناولت وزارة التعليم في غواتيمالا بمزيد من التفصيل جدول الأعمال المدني للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ لنظامها الوطني للتعليم.

١٢ - وفي إطار الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٤-٢٠٠٩) لوزارة التعليم في بنما، فإن برنامج تشجيع وتعزيز التعليم في مجال حقوق الإنسان وقيم حقوق الإنسان يتعامل مع هذه المسألة بوصفها موضوعاً شاملاً لمجالات متعددة على امتداد التعليم العام الابتدائي والثانوي وهو

(٣) تعذر تضمين هذا التقرير المعلومات الواردة في الردود المتلقاة بعد ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

يؤدي إلى أنشطة متنوعة على نطاق واسع. وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت بنما المكتب الوطني للتعليم ثنائي اللغة المتعدد الثقافات. وعلاوة على ذلك، فوفقاً للخطة الوطنية للتعليم الشامل، ينبغي توعية المعلمين، ووضع استراتيجيات لتمكين المعاقين من الوصول إلى التعليم. وكان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هو التعليم والتعلم بشأن التنوع داخل المجتمع التعليمي.

١٣ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أوضحت حكومة المغرب استراتيجيتها القائمة على شراكات مع جمعيات والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وتغطي الاستراتيجية مجالات مثل التثقيف في مجال حقوق الإنسان، ومنهاج للمواطن للنهوض بحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والشفافية، ومكافحة الفساد وجميع أشكال العنف، والتشجيع على السلوك المدني، وهذه المجالات من المقرر إدراجها في المناهج الدراسية في المدارس، وكذلك في الأبحاث المعنية بالاتصال والمجالات التربوية والعلمية، وفي تنمية الموارد البشرية. وهناك خطة للطوارئ متصلة بذلك (٢٠٠٩-٢٠١٢)، وهي ترمي إلى توحيد جميع الجهود صوب تعزيز ثقافة لحقوق الإنسان في المدارس وكافة الميادين الأخرى.

١٤ - وأنشأت وزارة حقوق الإنسان بالعراق المعهد الوطني لحقوق الإنسان، وهو يقدم دورات تدريبية للوزارات والمؤسسات والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والمنظمات المجتمع المدني، ويتولى إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وخطة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. واستناداً إلى نموذج البرازيل، تعكف الأرجنتين حالياً على وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان تغطي التعليم النظامي وغير النظامي، وتدريب المهنيين العاملين في القضاء والأمن، ودور وسائل الإعلام. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أنشئ المكتب الوطني للتدريب في مجال حقوق الإنسان في الأرجنتين بهدف وضع سياسات للتعليم والتدريب والتنمية الثقافية المتصلة بحقوق الإنسان على نحو أكثر تفصيلاً. وأنشأت قبرص معهد مفوض حقوق الطفل.

باء - البرامج والمشاريع التي تستهدف موظفي الخدمة المدنية والعاملين بالتدريس

١٥ - أفاد عدد من البلدان بوضع أو تنفيذ برامج تدريبية لموظفي الخدمة المدنية على المستوى الوطني أو مستوى المقاطعات أو المستوى المحلي. ففي المملكة المتحدة، وضعت وزارة التنمية الدولية برامج للتعليم بالوسائل الإلكترونية بشأن حقوق الإنسان لجميع موظفيها وأيضاً بشأن ما يتصل بذلك من توجيه في مجال حقوق الإنسان. وتدعم السلطات الأرجنتينية تدريب الموظفين العاملين في مجال حقوق الإنسان عن طريق دورات افتراضية مثل مقدمة في ثقافة حقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية، والتمييز والعنف، أو حقوق الإنسان والتعددية الثقافية والتمييز. وتتضمن الأنشطة الأخرى في الأرجنتين مقرراً دراسياً لمدرسة

محامي الدولة، وتدريب المدربين، والبرنامج الاتحادي للتدريب وثقافة حقوق الإنسان من أجل دعم بناء القدرات، وتدريب موظفي الخدمة المدنية على المستويات البلدية، وتدريب المعلمين في المدارس الابتدائية، وتدريب مسؤولي الأمن العام والمجتمع المدني. ويجري إصلاح تدريب قوات الأمن المسلحة وقوات الأمن العام، بينما يقدم التدريب أيضا للمهنيين في مجال الصحة العقلية بشأن أفضل السبل لتقديم المساعدة للضحايا والشهود على إرهاب الدولة وللضعفاء على وجه العموم في الأرجنتين.

١٦ - وتناولت كولومبيا بالتفصيل خطة عمل لتطوير ثقافة لحقوق الإنسان لدى المسؤولين الحكوميين من مختلف الوزارات بهدف إدماج حقوق الإنسان في السياسة العامة. وفي إطار أحد النماذج التدريبية الأساسية في مجال ثقافة حقوق الإنسان للمسؤولين الحكوميين، سيجري تدريب الموظفين من كل وزارة رائدة كمدربين على أساس نهج قائم على حقوق الإنسان في تناول السياسة العامة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. وتدمج حقوق الإنسان في منهج المدرسة العليا للإدارة العامة، ويجري أيضا تدريب قوات الأمن العام التابعة لوزارة الدفاع. وبالمثل، ففي غواتيمالا بدأ إدخال نهج للتركيز على حقوق الإنسان في أنشطة أكاديمية الشرطة المدنية الوطنية ومدرسة الدراسات العقابية (وبالأخص على مسائل مثل السلامة المدنية، والأمن البشري، ومنع الإعدام الغوغائي). واتخذت موناكو مبادرات في مجال حقوق الإنسان تستهدف المدعين العامين، ولا سيما الحلقات الدراسية المتعلقة بالانفاكية الأوروبية بشأن حقوق الإنسان وتطبيقها. ويضطلع مسؤولو الشرطة في موناكو بتدريب أولي وتدريب متواصل على حقوق المشتبه فيهم ومسائل أخرى ذات صلة.

١٧ - وتقدم تركيا تدريبا أثناء الخدمة بشأن مسائل حقوق الإنسان لموظفي الخدمة المدنية، وبخاصة للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، فيما تقدم أكاديميات الشرطة مقراتها الدراسية بشأن حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت وزارة العدل التركية، إلى أعضاء السلطة القضائية، من خلال أكاديمية القضاء، تدريبا وحلقات عمل عن حقوق الإنسان بشأن موضوعات مثل رصد مراكز الاحتجاز وحرية التعبير. وهناك مشروع مشترك بين المجلس التركي للتعليم والسلوك ومنظمة العفو الدولية (تركيا) يكفل تدريب المعلمين على مسائل التمييز على أساس نوع الجنس والعنف ضد المرأة. وشاركت تركيا أيضا بنشاط في مشروع مجلس أوروبا بشأن "التعليم من أجل المواطنة الديمقراطية وحقوق الإنسان"، الذي مكن من تدريب المدربين عن طريق برامج في أنحاء البلد للتدريب أثناء الخدمة على مسائل حقوق الإنسان. ويقدم هؤلاء المدربون بدورهم التدريب بشأن حقوق الإنسان إلى الآلاف من المعلمين على جميع المستويات.

١٨ - وتعكف وزارة التعليم في عُمان على إعداد أدلة تشتمل على دراسات حالة للمربين بشأن تدريس حقوق الإنسان. وتقدم بيلاروس تدريبا متواصلا بشأن حقوق الإنسان إلى المتخصصين العاملين مع الأطفال، بما في ذلك المعلمون وعلماء النفس. وتمثل أهداف مجلس خدمات التعليم في الجبل الأسود في تحديد كفاءات المعلمين؛ ووضع إجراءات لمنح شهادات للكفاءات؛ ووضع نظام تدريبي متواصل للمعلمين؛ وكفالة تقديم دعم منهجي. وفي قبرص، يسر المعهد التربوي بقبرص تدريب المعلمين أثناء الخدمة، حيث قدم هذا المعهد حلقات دراسية قائمة على المدارس بشأن حقوق الإنسان، وبشأن التعليم اللغوية اليونانية كلغة ثانية. وهناك أنشطة أخرى تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان في قبرص، وتضمنت هذه الأنشطة عقد حلقات دراسية ومؤتمرات للمعلمين، والتعامل مع التنوع الثقافي، والتشجيع على المساواة في الفرص والتمتع بحقوق الإنسان، وتحديد المسائل المنهجية في التدريس وتناول مسائل التنوع. وصمّم معهد تدريب المعلمين في إسبانيا أيضا مقررات دراسية للمعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية بشأن حقوق الإنسان، وأصدر المعهد مطبوعات وأدلة للمربين بشأن تدريس حقوق الإنسان.

جيم - المناهج الدراسية لحقوق الإنسان

١٩ - هناك العديد من النهج لإدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية في أنحاء القطاع التعليمي النظامي. ففي أوكرانيا، تدرج مفاهيم حقوق الإنسان بشتى السبل في المؤسسات التعليمية العامة، بدءا من مرحلة ما قبل المدرسة، وكذلك في المرحلتين الابتدائية والثانوية كجزء من المقررات الدراسية الإلزامية والاختيارية على السواء. وفي بيلاروس، يتم تعريف الأطفال بمفاهيم حقوق الإنسان، وبالمعاهدات الدولية الرئيسية بشأن حقوق الإنسان بدءا من المرحلة الابتدائية فصاعدا، كما هو الحال أيضا في كازاخستان.

٢٠ - ويتضمن منهج التعليم الابتدائي في تركيا موضوع "الديمقراطية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان" بوصفه منهجا دراسيا. والمقرر الدراسي "الديمقراطية وحقوق الإنسان" اختياري في المدارس الثانوية التركية. وفي النظام التعليمي الإسباني، فإن مادة "التعليم من أجل المواطنة وحقوق الإنسان" هي مادة إجبارية في التعليم الأساسي (لمن تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٦ عاما). واعتبرت سويسرا التعليم من أجل التنمية المستدامة مادة إجبارية في المدارس المهنية، وتهدف إلى إدماج هذا الموضوع، بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان، في جميع مراحل التعليم.

٢١ - في الاتحاد الروسي، يجري الاضطلاع بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في إطار مؤسسات التعليم العام بوصفه مادة قائمة بذاتها، أو يدمج في مقررات الدراسات الإنسانية

أو العلمية. ويدمج أيضا في التدريب المهني. والمبادئ التوجيهية المنهجية للمقررات الدراسية في مجال حقوق الإنسان متاحة على الموقع الشبكي لوزارة التعليم والعلوم بالاتحاد الروسي^(٤). وجرى أيضا وضع حزمة عناصر تعليمية بشأن حقوق الإنسان من أجل المدارس الابتدائية. وعملا بإطار التعاون مع الاتحاد الروسي، تتعاون مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على نحو وثيق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تيسير وضع برامج الماجستير في حقوق الإنسان، ومن المتوقع بدء البرنامج في عام ٢٠٠٩ في العديد من المؤسسات الروسية للتعليم العالي.

٢٢ - وقامت وزارة التعليم والثقافة في قبرص بتطوير شامل للمناهج الدراسية الوطنية ابتداء من رياض الأطفال إلى أعلى مراحل التعليم الثانوي، بمراعاة مبادئ معاملة جميع الأطفال على قدم المساواة بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية - الاقتصادية، والثقافية، والإثنية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان. ويقوم الجبل الأسود حاليا بإدماج مبادئ المواطنة الديمقراطية في برامج التعليم المدرسي وكمادة اختيارية في المدارس الثانوية. وفي العراق، يجري العمل صوب إدماج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. وتضطلع وزارة التعليم في غواتيمالا بإصلاح للمناهج يتضمن تحديث المحتويات والمنهجية. وهناك مكون من المنهج الأساسي الوطني بعنوان "الحياة الديمقراطية وثقافة السلام"، وهو يشجع على المشاركة في إطار المجتمع المدني.

٢٣ - وفي تركيا تضمن التعليم على المستوى الجامعي والتعليم العالي مقررات دراسية بشأن حقوق الإنسان. وفي كازاخستان تقدم ٢٢ جامعة مقررا دراسيا بشأن القانون المدني، الذي يتضمن عناصر تدريس حقوق الإنسان. وفي غواتيمالا أدرجت جامعة ماريانو غالفيز مقررا دراسيا عن التنمية البشرية في جميع البرامج الدراسية لديها من أجل التشجيع على دراسة وممارسة ونشر مفاهيم حقوق الإنسان.

دال - البرامج المدرسية والأنشطة الخارجة عن المنهج لأطفال المدارس

٢٤ - في المملكة المتحدة، وضعت سلطات ويلز برنامجا للمدارس بعنوان "جذور النجاح"، يقوم على الترويج لاتفاقية حقوق الطفل، ويقدم في إطار نموذج اليونيسيف للمهارات الحياتية. ويوضع البرنامج في سياقه الصحيح في إطار المواطنة العالمية والتنمية الدولية المستدامة. وقدمت إدارة التنمية الدولية الدعم لرابطة الأمم المتحدة بالمملكة المتحدة لوضع وتعميم مواد متعلقة بحقوق الإنسان لجميع المدارس الثانوية، بما في ذلك وحدة معيارية

(٤) انظر <http://mon.gov.ru>.

عن حقوق الإنسان والتنمية. ومن بين العديد من البرامج التي تنفذ في بنما، يهدف برنامج "مدارس الجودة" إلى تسهيل الحصول على الحق في التعليم ابتداء من مرحلة الطفولة فصاعداً، وفي هذا السياق، وزعت كتيبات المعلمين ومواد التعليم والتعلم الأخرى.

٢٥ - وأبلغت قبرص عن جهودها طوال السنة الدولية لإعلام وتوعية جميع أصحاب المصلحة المعنيين بمجال التعليم بشأن حقوق الإنسان. وقدمت عدداً كبيراً من الأنشطة المدرسية، سواء في إطار المناهج الدراسية أو خارجها، من قبيل المشاريع، والعمل الجمعي، وعمليات المحاكاة، واستخدام المسرح، وأداء الأدوار، والزيارات والرحلات المدرسية، والمناقشات بشأن حقوق الإنسان بمشاركة الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين، ووضع موثيق حقوق المدرسة والصف والأسرة، وتنظيم مسابقات في كتابة المقالات والرسم. ولا يجري التثقيف في مجال حقوق الإنسان في موناكو في المدارس فحسب، ولكن أيضاً بمناسبة أحداث معينة مثل يوم الطفل العالمي والاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود. وفي يوم حقوق الإنسان، قام المحامون في المدارس الثانوية في موناكو بمناقشة الممارسات الحالية في مجال حقوق الإنسان في أوروبا. ويشترك الطلاب في مشاريع المواطنة وفي أندية اليونسكو التي تهدف إلى تعزيز روح التضامن. ومولت حكومة موناكو نشر سلسلة من مسلسلات الرسوم الهزلية التي توضح إعلان حقوق الطفل.

٢٦ - وتنظم أوكرانيا بصورة دورية مسابقات طلابية مثل "أولمبياد السوابق القضائية" السنوي، والبطولة الوطنية الأوكرانية للقانونيين الشباب، والمهرجانات، ونوادي الطلاب، وبرنامج "القانوني الشاب"، وغير ذلك من الأنشطة الخارجة عن المنهج. وأقامت المغرب مسابقة الإبداع في فن التصميم والرسم البياني للمعلومات. وفي المدارس العامة بيلاروس، تشمل المناسبات السنوية مسابقات حول معرفة حقوق الإنسان. وتدير الرابطة البيلاروسية لأندية اليونسكو مشروعاً يدعى "جامعة حقوق الطفل". كما تقام مسابقات خاصة عن حقوق الإنسان والقانون في كازاخستان، حيث ينفذ أيضاً مشروع "أمناء المظالم الطلابية".

٢٧ - وفي عُمان، يمارس نهج قائم على حقوق الإنسان في التعليم في ما يتعلق بالعلاقات بين الطلاب والمعلمين والإدارة. ودعمت وزارة التربية والتعليم ١٤ مدرسة مرتبطة باليونسكو تهدف أنشطتها إلى زيادة المعرفة بالقضايا العالمية وحقوق الإنسان. ويشجع الطلاب على المشاركة في العمل التطوعي. وإسهاماً في التنمية الاجتماعية، ينفذ المكتب الوطني للشباب في الأرجنتين برنامجاً تدريبياً للشباب يدعى برنامج "بادري مويكا". وفي الاتحاد الروسي، يضطلع الطلاب أيضاً على حقوق الإنسان من خلال الأنشطة الخارجة عن المنهج.

هاء - مؤتمرات الخبراء وحملات التوعية والبرامج التي تستهدف المجتمع المدني وعامة الجمهور

٢٨ - ذكرت الدول الأعضاء عددا كبيرا من المؤتمرات والحملات وغيرها من الأنشطة الإعلامية الموجهة إلى القطاع غير الحكومي وعامة الجمهور. فعلى سبيل المثال، نُظِم عدد من مؤتمرات الخبراء في الاتحاد الروسي وإسبانيا بشأن منهجية تدريس حقوق الإنسان. ونظمت الأرجنتين نشاطات للخبراء شملت حلقة دراسية دولية عن إدارة النصب التذكارية والمتاحف الخاصة بمحرقة اليهود. وقامت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة برعاية واستضافة مؤتمر دولي بشأن حقوق الإنسان والتنمية والمساءلة في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٢٩ - وفي أوكرانيا، صدر مرسوم رئاسي في عام ٢٠٠٨ بإقامة أسبوع القانون الوطني الأوكراني، سيجري الاحتفال به سنويا خلال الأسبوع الذي يتضمن يوم حقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر)، إحياء لذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وخلال دورته الأولى، نظمت وزارة العدل عددا كبيرا من الأنشطة في جميع أنحاء البلاد، تضمنت مشاورات قانونية مجانية، وخطا هاتفيا ساخنا، ومحاضرات ومعارض. وفي تركيا، تنظم رئاسة حقوق الإنسان بصورة دورية أنشطة للتوعية والتثقيف للمواطنين في مجال حقوق الإنسان وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني ومجالس حقوق الإنسان القائمة في ٨١ مقاطعة. وتشمل أدواتها المسابقات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية المحلية، والملصقات، والنشرات، ومجموعات المواد التعليمية، والأقراص المدججة، وأقراص الفيديو الرقمية.

٣٠ - ويروج الجبل الأسود قيم المواطنة الديمقراطية في الأوساط الأكاديمية، والجمعيات المحلية ولعامة الناس. وأقامت إدارة حقوق الطفل في كازاخستان، بمساعدة المنظمات غير الحكومية، حلقات دراسية ومحاضرات عامة حول حقوق الطفل، بالإضافة إلى إتاحة المعلومات من خلال وسائل الإعلام. وأقامت وزارة الثقافة والرياضة في غواتيمالا عددا من أحداث التوعية في مجال قضايا حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الشعوب الأصلية والمرأة.

٣١ - وطوال عام ٢٠٠٨، نظمت الأرجنتين عددا كبيرا من الأنشطة التدريبية، والمناقشات السينمائية، والمؤتمرات، وحلقات العمل، والدورات الدراسية التقليدية والافتراضية في مجال حقوق الإنسان. وينسق المشروع الأرجنتيني بشأن تعزيز نظام حماية حقوق الإنسان الإجراءات بين الدولة والمجتمع المدني، بما في ذلك تطوير التدريب في مجال قضايا حقوق الإنسان. وأقامت دار محفوظات الذاكرة الوطنية في الأرجنتين معارض صور، وأنتجت أشرطة فيديو وإعلانات تلفزيونية تتعلق بموضوع الذاكرة وإرهاب الدولة. ومن أجل تحفيز مشاركة المجتمع المدني في بنما، شكل برنامج بشأن الالتزام الاجتماعي بالتعليم

مجالات للتشاور مع المجتمع المدني ومشاركته في المتدييات الإقليمية. ويسعى برنامج بشأن موضوع "معا من أجل مجتمع خال من العنف" إلى المساهمة في منع العنف الطلابي وزيادة الإدماج الاجتماعي للشباب. وتهدف حملة "أنا أمارس حقوق الإنسان" في غواتيمالا، إلى إطلاع السكان على حقوقهم وجعل حقوق الإنسان جزءا من حياتهم اليومية.

٣٢ - وتتيح كولومبيا مجموعة متنوعة من المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك خطة العمل الوطنية، من خلال موقع شبكي عام للبرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي^(٥). وفي بيلاروس، أقامت المكتبات لوحات لعرض المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، وأطلق موقع شبكي للاستعلام عن حقوق الطفل، ويجري التخطيط لمزيد من العمل في عام ٢٠١٠ في مجال التوعية بحقوق الإنسان في أوساط الشباب. وأصدر المركز الإعلامي التابع لوزارة حقوق الإنسان العراقية مجلات ونشرات إخبارية للتوعية بحقوق الإنسان. وتعد الوزارة أيضا مؤتمرات سنوية في مجال حقوق الإنسان بمناسبة يوم حقوق الإنسان.

٣٣ - وبمناسبة الذكرى السنوية الستين للإعلان، نظم عدد من البلدان أحداث تذكارية خاصة، فعلى سبيل المثال: قامت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بمجموعة من الأنشطة التثقيفية في مجال حقوق الإنسان. واستهدفت هذه الأحداث، التي شملت عرض أفلام قصيرة عن حقوق الإنسان ومحاضرات ألقاها خبراء ضيوف، مسؤولي الحكومة البريطانية والمجتمع المدني المهتمين بحقوق الإنسان والقضايا الإنمائية. كما نُظمت حملات إعلامية احتفالا بالذكرى السنوية في كولومبيا والمغرب وموناكو. وصدرت في الاتحاد الروسي المبادئ التوجيهية المنهجية لتدريس حقوق الإنسان بمناسبة الذكرى السنوية الستين للإعلان.

واو - المبادرات الإقليمية

٣٤ - وذكرت عُمان مشاركتها النشطة في اجتماعات خبراء جامعة الدول العربية، حيث أسهمت بخبرتها في مجال تدريس حقوق الإنسان في النظام المدرسي.

٣٥ - ونما تعاون إقليمي على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية. فقد أشارت غواتيمالا إلى أنشطة ومشاريع وحالات تبادل للخبرة بين ١٩ بلدا في أمريكا اللاتينية تحت رعاية معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. كما أشارت أيضا إلى وضع تقريرها السابع بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وأشارت بنما إلى مشاركتها في الشبكة الافتراضية لأمريكا اللاتينية

(٥) انظر <http://www.derechoshumanos.gov.co>

المعنية بالثقيف والقيم والمواطنة والديمقراطية التي توفر معلمين وموظفين تقنيين مع منتديات افتراضية للثقيف في مجال القيم.

٣٦ - وأشارت الأرجنتين إلى التعاون والتنسيق الإقليميين الجارين بشأن مسائل الثقيف والتدريب والثقافة وحقوق الإنسان في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ولا سيما فيما يتعلق بوضع خطط عمل وطنية للثقيف في مجال حقوق الإنسان، حيث تقف البرازيل في الطليعة. وبالإضافة إلى اجتماعات الخبراء، تخطط الأرجنتين لعقد مؤتمر للبلدان الأمريكية بشأن الثقيف في مجال حقوق الإنسان يتيح تبادل الخبرات مع الخطط الوطنية ومناقشة إمكانية وضع وثيقة حول سياسة مشتركة بشأن الثقيف في مجال حقوق الإنسان للمنطقة في المستقبل. ويتمثل هدف مشترك آخر في توزيع المنشورات المتعلقة بحقوق الإنسان. وأنشأت وزارة التعليم الوطنية في الأرجنتين، بدعم من منظمة الدول الأمريكية، مكتبة افتراضية تحتوي على مواد تعليمية تسمى "الذاكرة وحقوق الإنسان في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي"^(٦). وذكرت الأرجنتين أيضا اتفاقا وقعته مع اليونيسكو لإنشاء مركز دولي لتعزيز حقوق الإنسان سيسعى، في جملة أمور، إلى تشجيع الابتكار وتطوير العمل لصالح الثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتدريب الخبراء، وتعزيز البحث العلمي والأكاديمي، وتبادل المعارف وأفضل الممارسات فيما بين البلدان.

رابعاً - الأنشطة على الصعيد الدولي

ألف - البرنامج العالمي للثقيف في مجال حقوق الإنسان وخطة عمل المرحلة الأولى منه

٣٧ - في إطار منظومة الأمم المتحدة، جرى تنفيذ السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان في نطاق الموارد المالية والبشرية القائمة. وفي ضوء التكامل الوثيق بين السنة الدولية والمبادرة العالمية الأطول أجلا وهي البرنامج العالمي للثقيف في مجال حقوق الإنسان^(٧) (المستمر منذ عام ٢٠٠٥)، فإن هذا التقرير يركز أيضا على أنشطة وإنجازات البرنامج العالمي.

٣٨ - وأعلنت الجمعية العامة البرنامج العالمي في قرارها ١١٣/٥٩ ألف على أن يطلق في ١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٥ بوصفه مبادرة عالمية مستمرة مؤلفة من مراحل متعاقبة، تركز المرحلة الأولى منها على إدماج الثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظامين المدرسيين

(٦) متاحة على الموقع الشبكي <http://www.memoriaenelmercosur.edu.ar>.

(٧) يشار إليه فيما يلي بـ "البرنامج العالمي".

الابتدائي والثانوي. وعملا بقرار الجمعية العامة ١١٣/٥٩ بآء استرشد التنفيذ بمخطة عمل المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) للبرنامج العالمي. ومدد قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٦ المرحلة الأولى في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بمبث تستمر حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٣٩ - وعقب إطلاق السنة الدولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التركيز على تعزيز خطة العمل وعلى مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ البرنامج على المستوى الوطني. وكثيرا ما تفاعلت المفوضية مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة مثل الحكومات، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، من أجل توفير المعلومات والمشورة، أو شاركت في النشاطات ذات الصلة، أو أعربت عن دعمها عن طريق رسائل من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ونائبه. وجرى على نطاق عالمي توزيع العديد من منشورات المفوضية المتعلقة بالثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على العناصر الفاعلة المعنية كجزء من الجهد في مجال النشر.

٤٠ - وفي أعقاب صدور قرار مجلس حقوق الإنسان ٣/١٠ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتشاور مع الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن مجال التركيز المحتمل للمرحلة الثانية المقبلة من البرنامج العالمي، وأعدت تقريرا منفصلا عن الموضوع للدورة الثانية عشر لمجلس حقوق الإنسان. ووفقا للردود التي أوجزت في التقرير، ينبغي أن يستمر التركيز على الثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية نظرا إلى أن أهداف المرحلة الأولى لم تتحقق بعد. ويجب أن يشدد على التدريب في مجال حقوق الإنسان للمعلمين والمربين حتى يدمج الثقيف في مجال حقوق الإنسان بفعالية في النظام المدرسي. واقترح العديد من المجهيين أن يكون قطاع التعليم العالي أو التعليم الجامعي المنطقة المستهدفة التالية. وأعرب العديد من الردود كذلك عن الحاجة إلى تدريب المضطلعين بالمهام في مجال حقوق الإنسان وبخاصة المسؤولين عن إنفاذ القانون. وفي حين أنه قد أوصي بالعديد من المجالات المواضيعية التي كثيرا ما تعبر عن الواقع الوطني، للمرحلة الثانية، فقد ذكر دور الثقيف في مجال حقوق الإنسان في التصدي للفقر وأهمية مبادئ عدم التمييز والمساواة بصورة أكثر تواترا. واقترحت غالبية المجهيين فترة خمس سنوات للمرحلة الثانية.

باء - التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة

٤١ - تواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تنسيق الجهود الدولية ذات الصلة في مجال تعزيز وتنفيذ برنامج العمل العالمي، في إطار منظومة الأمم المتحدة، وذلك عن طريق استضافة أمانة لجنة التنسيق المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بتدريس حقوق الإنسان في النظام المدرسي. وتتألف لجنة التنسيق من ١٢ كياناً تابعاً للأمم المتحدة^(٨)، وتسعى لتسهيل دعم مُنسق من الأمم المتحدة لتحقيق التكامل الوطني لتدريس حقوق الإنسان في نظامي المدارس الابتدائية والثانوية^(٩).

٤٢ - وكتب المفوض السامي لجميع وزراء التعليم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ باسم لجنة التنسيق، يدعوها إلى المضي قدماً في التنفيذ الوطني لخطة العمل، وطلب مزيداً من المعلومات عن التقدم الوطني. وجاء رد ثلاثة وخمسين حكومة في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وتوجد ملخصات للردود على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٤٣ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة التنسيق اجتماعها السادس في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، في جنيف. ومن أجل رفع مستوى الوعي بخصوص خطة العمل ولتعزيز التعاون فيما بين الوكالات، فقد نفذت لجنة التنسيق مجموعة متنوعة من المبادرات. فعلى وجه الخصوص، وأثناء مؤتمر استعراض ديربان المعقود في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نظمت لجنة التنسيق في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ حدثاً جانبياً بشأن موضوع "مكافحة العنصرية من خلال تدريس حقوق الإنسان: أمثلة على الممارسة الوطنية"، بالاشتراك مع مجلس أوروبا. وعرض فريق الخبراء خمس ممارسات وطنية من أوغندا، ورومانيا، وجنوب أفريقيا، وغيانا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والمهند بشأن تدريس حقوق الإنسان في النظام المدرسي وأثرها في مكافحة التمييز العنصري. وقد أتاح هذا الحدث فرصة لتسليط الضوء على التحديات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان ديربان وبرنامج العمل فيما يتعلق بتدريس حقوق الإنسان، وتعزيز

(٨) منظمة العمل الدولية، ومفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة شؤون الإعلام، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ (اليونيسكو)، ومكتبها الدولي للتعليم، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ (اليونيسيف)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ (الأونروا) والبنك الدولي.

(٩) وهناك المزيد من المعلومات حول لجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات متاحة على الموقع الشبكي لحقوق الإنسان: <http://www2.ohchr.org/english/issues/education/training/UN-inter-agency.htm>

الوعي ببرنامج العمل العالمي. وعلى مدى يومين تم عرض ثروة من المواد المطبوعة من أعضاء لجنة التنسيق، ومجلس أوروبا، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على لوحة إعلامية^(١٠).

٤٤ - وكما حدث في عام ٢٠٠٧، أصدرت لجنة التنسيق بياناً مشتركاً في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال، تحث فيه الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز تدرّيس حقوق الإنسان من أجل تعزيز المواقف والسلوكيات اللازمة للدفاع عن حقوق الإنسان لجميع أفراد المجتمع، وكاستجابة ملموسة لمكافحة عمل الأطفال^(١١).

جيم - تبادل المعلومات

٤٥ - من أجل المساهمة في تنفيذ برنامج العمل العالمي وخطة العمل المتصلة به، سعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باستمرار إلى رفع مستوى الوعي في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان وأنشطة التدريب عليها على مختلف المستويات وذلك عن طريق مجموعة متنوعة من أنشطة تبادل المعلومات والربط الشبكي^(١٢). وقامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتطوير قسم من موقعها العام على الإنترنت يُخصص لبرنامج العمل العالمي. ويتم نشر المعلومات المتعلقة بالمبادرات الوطنية المختلفة والتي تُبلّغ لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن طريق قسم فرعي لموقع برنامج العمل العالمي على شبكة الإنترنت^(١٣)، بما في ذلك قائمة بمراكز التنسيق الوطنية المعينة من قبل الحكومات لبرنامج العمل العالمي وكذلك الخطط أو الاستراتيجيات الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويتعين على مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نشر المعلومات المتعلقة بالمبادرات الوطنية بعد إبلاغها من قبل الحكومات.

(١٠) انظر: <http://www.un.org/durbanreview2009/story28.shtml>.

(١١) ويمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان المشترك لعام 2009 على: http://www2.ohchr.org/english/issues/education/training/docs/joint_statements/WDAACL2009_UNIAC_statement.pdf.

(١٢) هناك معلومات إضافية متاحة عن جميع هذه الأنشطة على الموقع الشبكي: <http://www2.ohchr.org/english/issues/education/training/index.htm>.

(١٣) يمكن الدخول إلى موقع المبادرات الوطنية على العنوان التالي: <http://www2.ohchr.org/english/issues/education/training/national-initiatives.htm>.

٤٦ - كما قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدعم عمليات التوثيق، والجمع والنشر للممارسات الجيدة المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان في النظام المدرسي على المستوى الإقليمي. وأحد الأمثلة على ذلك هو المنشور المقبل المعنون تعليم حقوق الإنسان في النظم المدرسية في أوروبا، وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية: خلاصة جامعة للممارسات الجيدة، والتي قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتطويرها بالتعاون مع كل من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومجلس أوروبا. ويتضمن هذا المنشور أكثر من ١٠٠ من الممارسات الجيدة في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتعليم من أجل مواطنة ديمقراطية، والتعليم من أجل الاحترام والتفاهم المتبادلين. وقد تم وضع هذه الموارد للقطاعات التعليمية في المرحلتين الابتدائية والثانوية فضلاً عن مؤسسات تدريب المعلمين.

٤٧ - وهناك اثنتان من الأدوات الأخرى التي قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتطويرهما لأجل تيسير تبادل المعلومات والربط الشبكي في مجال تعليم حقوق الإنسان وهما مجموعة الموارد المتعلقة بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وقاعدة بيانات المفوضية بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وتضم مجموعة الموارد المتنامية بشكل تدريجي، والقسم المتخصص التابع لمكتبة مفوضية حقوق الإنسان في جنيف، مجموعة متنوعة من مواد التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان الآتية من مختلف أنحاء العالم^(١٤). ومن ناحية أخرى، توفر قاعدة البيانات معلومات عن البرامج والمواد والمؤسسات التي تنظم أنشطة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في شكل إلكتروني. وكانت قاعدة البيانات قد تم تحديثها مؤخراً، وأصبحت تتميز الآن بعدة خصائص تجعلها أكثر سهولة في الاستخدام وأكثر تفاعلية. ويتم إضافة مدخلات جديدة باستمرار^(١٥).

٤٨ - ولقد استجابت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كجزء من أنشطتها في مجال الاتصال اليومي في سياق السنة الدولية، للهيئات الحكومية وغير الحكومية بشأن القضايا المتعلقة بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، والخدمات المرجعية والتوجيهات الأخرى المتصلة بها. ولقد وفرت منح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمنشورات،

(١٤) القائمة متاحة على الموقع الشبكي: <http://www2.ohchr.org/english/issues/education/training/national-initiatives.htm>

(١٥) قاعدة البيانات متاحة على الموقع الشبكي: <http://hre.ohchr.org/hret>.

ومشاركة موظفيها المتخصصين وغير ذلك من المبادرات الدعم للأنشطة التعليمية الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي نظمتها جهات فاعلة أخرى.

٤٩ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تطوير ونشر المواد التدريبية والتعليمية المنتقاة في مجال حقوق الإنسان^(١٦). وتعمل المفوضية حالياً على تطوير أدوات منهجية لتقييم تأثير الأنشطة التثقيفية والتدريبية في مجال حقوق الإنسان وأداة للتقييم الذاتي للحكومات بشأن إدماج تدريس حقوق الإنسان في النظام المدرسي.

دال - دعم القدرات الوطنية والمبادرات الشعبية

٥٠ - تم دعم القدرات الوطنية لأجل التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان بواسطة المشاريع التي أُقيمت في سياق برنامج مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان^(١٧). وكرست مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جهوداً مُحسنة ترمي إلى تعزيز القدرات الوطنية على توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للأفراد في الجيش والشرطة والأفراد الآخرين الذين يتم نشرهم في عمليات حفظ السلام.

٥١ - ويُعد مشروع مساعدة تآزر المجتمعات المحلية مبادرةً مشتركةً بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مبادرات القاعدة الشعبية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في بلدان مختارة. ويقدم المشروع منحاً صغيرةً لمنظمات غير حكومية وطنية ومحلية قائمة على أساس خدمة المجتمع المحلي وذلك لأجل أنشطة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان^(١٨). وكانت المرحلة السادسة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) من مشروع مساعدة تآزر المجتمعات المحلية قد أطلقت من قبل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تموز/يوليه ٢٠٠٨ وهي تركز على دعم الأنشطة التي تسهم في إدماج تدريس حقوق الإنسان في نظم المدارس الابتدائية والثانوية، من أجل خلق قوة تآزر مع المرحلة الأولى من برنامج العمل العالمي، وللاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي الوقت الحاضر، تدعم كل من مفوضية الأمم

(١٦) المزيد من المعلومات بشأن منشورات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك نسخ إلكترونية ذات صلة، موجودة على <http://www.ohchr.org/EN/PublicationsResources/Pages/Publications.aspx>.

(١٧) المزيد من المعلومات بشأن هذا البرنامج متاحة على الموقع الشبكي: <http://www.ohchr.org/EN/Countries/Pages/TechnicalCooperationIndex.aspx>.

(١٨) الموقع الشبكي لمشروع مساعدة تآزر المجتمعات المحلية متاح في العنوان التالي: <http://www2.ohchr.org/english/issues/education/training/act.htm>.

المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من ١٦٠ مشروعاً في ٢٩ بلداً^(١٩).

هاء - مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان

٥٢ - في القرار ١٠/٦، طلب مجلس حقوق الإنسان من اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان إعداد مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وطلب المجلس أيضاً أن تسعى اللجنة الاستشارية إلى التماس آراء الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية بشأن العناصر الممكنة لإعلان مستقبلي. وتلقت المفوضية أكثر من مائة رد من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين استجابةً للتشاور بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠٠٨. كما وفرت الحلقة الدراسية للخبراء التي استضافتها حكومة المغرب في تموز/يوليه ٢٠٠٩ عناصر للإعلان المقبل، وكذلك وفرت دورة العمل التي نظمتها اليونيسكو في تموز/يوليه ٢٠٠٩، حدث مواز بشأن مساهمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التعليم والتدريب، والذي عُقد أثناء عقد اللجنة الاستشارية في آب/أغسطس ٢٠٠٩. ويستمر إجراء مزيد من المشاورات بشأن وثيقة عمل قدمتها اللجنة الاستشارية^(٢٠) ويتوقع تقديم مشروع الإعلان إلى اللجنة الاستشارية في دورتها الرابعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠^(٢١).

خامسا - الاستنتاجات

٥٣ - وفرت الذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ مناسبةً ملائمةً لكي تزيد الأمم المتحدة من جهودها الرامية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم عن طريق التثقيف والتعلم.

(١٩) في أفريقيا (بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، سيشيل، سيراليون، السودان، توغو، أوغندا، زامبيا)؛ وفي المنطقة العربية (الأراضي الفلسطينية المحتلة)، وفي مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (تيمور الشرقية)، وفي أوروبا وآسيا الوسطى (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، وكوسوفو، وقيرغيزستان، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا)، و في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كولومبيا وإكوادور وأوروغواي، وفنزويلا).

(٢٠) انظر A/HRC/AC/3/CRP.4 (وثيقة عمل بشأن مشروع الإعلان المتعلق بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان).

(٢١) انظر التوصيات ٣/٣ المعتمدة من اللجنة الاستشارية في دورتها الثالثة، كما أُدرجت في مشروع تقرير اللجنة الاستشارية في دورتها الثالثة (في مجموعة التوصيات المعتمدة من اللجنة الاستشارية في دورتها الثالثة).

٥٤ - فمُنذ إعلان السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، خُصّصت جهود عالمية كثيرة للتثقيف والتعليم في مجال حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أنّ السنة الدولية لا تزال قائمة، فإن الردود التي وردت من الدول الأعضاء تشير إلى، أنّ الاهتمام والالتزام بعملية التثقيف والتعليم في مجال حقوق الإنسان قد نمت بين الهيئات الحكومية، والسلطات المحلية، والعاملين في مجال التدريس، والمجتمع المدني، والهيئات الدولية. ولقد أدت قوى التآزر الناجمة عن عملية التكامل بين السنة الدولية والبرنامج العالمي الأطول مدىً للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، إلى إحراز تقدم في مجالات معينة، مثل زيادة التركيز بدرجة كبيرة على وضع استراتيجيات لدمج حقوق الإنسان في عمليتي التثقيف والتعليم، وزيادة التعاون الإقليمي، والتدريب الأوسع نطاقاً لموظفي الخدمة المدنية أثناء الخدمة، وتعزيز تدريب المعلمين، وعدد أكبر من البرامج والمشاريع التي تشمل المدارس والمجتمع المدني والجمهور العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ عمليات وضع المعايير، مثل صياغة إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، لديها قدرة التأثير بشكل إيجابي على استدامة هذه الجهود في المستقبل.

٥٥ - وتم الإبلاغ عن ثروة من المبادرات الوطنية والدولية خلال السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان والتي تهدف إلى زيادة الوعي بمعايير حقوق الإنسان في أوساط ملايين البشر الذين يجهلون حقوقهم والاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي حين أنّ الإعلان يظل أهم وثيقة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، "فهو معيار الإنجاز المشترك لكافة الشعوب وكافة الأمم"، فإنه لا يزال هناك قدراً من العمل يتعين إنجازه للوصول إلى ملايين الأشخاص من جميع أنحاء العالم والذين لا يدركون حقوقهم.